

عرض كتاب «العرب وتحديات التحول نحو المعرفة والابتكار»

آمال الشيخ

باحثة إعلامية بالهيئة العامة للاستعلامات

عنوان الكتاب: العرب وتحديات التحول نحو المعرفة والابتكار.

تأليف: معين حمزة وعمر بزري.

الناشر: منشورات مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٢٠ م.

عدد الصفحات: ٤٢٣ صفحة.

صدر عن مؤسسة الفكر العربي بلبنان كتاب «العرب وتحديات التحول نحو المعرفة والابتكار».. تأليف الدكتور معين حمزة، الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية، والدكتور عمر البزري، مستشار متخصص في دراسة سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتنمية المستدامة.

يتناول الكتاب المؤشرات الأساسية في مختلف محاور المعرفة العلمية والابتكار وأثرها على التنمية المستدامة، ويناقش القضايا الراهنة للتعليم والبحث العلمي والابتكار في البلدان العربية، ويستعرض الواقع العلمي العربي والتحديات التي تواجه تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، فضلا عن التحديات التي تطرحها التحولات العلمية العالمية على هذا الواقع، وآليات مواجهتها

تغطي فصول الكتاب محاور البحوث والتطوير التكنولوجي والابتكار في البلدان العربية كافة، والتحولات المستجدة على صعيدها، ويتطرق إلى التحديات التي تجابه منظومات البحث والتطوير وأنشطة الابتكار في سائر أنحاء العالم، حيث حاول المؤلفان استقراء المستقبل واقترح البدائل الممكنة للتحديث والتطوير، ومواكبة عصر المعرفة والثورة التكنولوجية والتحول الرقمي.

ويزخر الكتاب ببيانات لأحدث ما نشر حول أوضاع البحوث والتطوير



التكنولوجي والابتكار في البلدان العربية، ضمن المراجع الدولية المعتمدة، والصادرة عن منظمات الأمم المتحدة المختلفة، كاليونسكو UNESCO، المنتدى الاقتصادي الدولي WEF، ومنظمة الشفافية الدولية TI وغيرها.

كما يتناول التحولات المعرفية التي يشهدها العالم اليوم والتي يشار إليها بالثورة الصناعية الرابعة، فضلا عن المؤشرات الأساسية في مختلف محاور المعرفة العلمية والابتكار وأثرها على التنمية المستدامة.

كتاب «العرب وتحديات التحول نحو المعرفة والابتكار» صادر عن مؤسسة الفكر العربي، التي تم إنشاؤها عام ٢٠٠٠ بمبادرة من الأمير خالد الفيصل، وإسهامات من عدد من المهتمين بالفكر العربي، من المملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية الأخرى. وتعرف المؤسسة ذاتها بأنها مستقلة وليس لها ارتباط بالانتماءات السياسية أو الحزبية أو الطائفية، وأن أهدافها تنويرية، تهتم بالتضامن العربي، وتتمثل رؤية المؤسسة في «إطلاق حوار معمق، راق ومسؤول، متميز عربيا وعالميا، يجمع بين التشخيص والاستشراف، ويمهد لبناء مستقبل واعد وتحقيق النهضة الشاملة».

يشتمل الكتاب على: تمهيد، ملخص تنفيذي، مقدمة، أربعة أبواب، خمسة عشر فصلاً، خاتمة، ملحق، وقائمة بالمراجع، وتتناول أبواب الكتاب: المقاربة العلمية لتحديات التنمية العربية، البحوث العربية ومسيرتها نحو الابتكار، التحولات المعرفية في البلدان العربية في التحول نحو الابتكار، تمكين المجتمع من اكتساب المعارف العلمية واستثمارها، كما يتضمن خاتمة حول التحديات المعرفية في التحول نحو الابتكار، وملحق لأبرز أنشطة البحث والتطوير في ٢٢ دولة عربية، ويغطي الكتاب من خلال خمسة عشر فصلاً مختلف محاور الأبحاث العلميّة والتطور التكنولوجي والابتكار في البلاد العربيّة، جامعاً بين عرض الواقع، وتحليل المعطيات والبيانات، ورصد التحديات، وذلك لرسم خارطة الطريق نحو بناء مجتمع المعرفة والابتكار، من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمُستدامة.



التمهيد

قام بتقديم الكتاب إلى القراء الدكتور هنري العويط مدير عام مؤسسة الفكر العربي، حيث يرى أن هذا الكتاب يعد مرجعاً موثقاً يمكن للمعنيين بشؤون البحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في العالم العربي الاستفادة من محتوياته واستثمارها لتلبية احتياجاتهم المختلفة.

ويناقش الكتاب جملة من الإشكاليات والقضايا المهمة المتصلة بملامح التنمية البشرية والاقتصادية، والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة، والبحوث العربية ومسيرتها نحو الابتكار، والتحول المعرفية في البلدان العربية، وتمكين المجتمع من اكتساب المعارف العلمية واستثمارها، وغيرها من شتى القضايا المهمة ويشير د. هنري إلى ما يتمتع به الكتاب من «دقة التوصيف وإحاطته الواسعة ووضوحه الجلي، ونباهة التحليل وعمقه ونفاذه، وارتكاز الرؤى الاستشرافية إلى معرفة وافية بأوضاع العلوم والتكنولوجيا في العالم عامة وفي الدول العربية خصوصاً، ووعي تام لتحديات المستقبل على هذا الصعيد، ورهان حذر ومتفائل على إمكانية مواجهتها» وبذلك، يجمع بين استراتيجية الموضوع وعلمية المقاربة.

الباب الأول: المقاربة العلمية لتحديات التنمية العربية

يستعرض الباب الأول من الكتاب من خلال أربعة فصول «مقاربة علمية لتحديات التنمية العربية»، على المستويات البشرية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والبحثية، ومن أبرزها: البطالة والفقر، الأمن الغذائي، الأمن المائي، الطاقة، الرعاية الصحية، التنمية البشرية، والسياسات البحثية، كما تناول الباب سياسات ومبادرات التنمية، وركز على التنمية البشرية وشؤون تطورها، وطرح موضوع السياسات البحثية، ومسيرة الابتكار والتنمية، وأعطى أمثلة عما يجري في هذا الشأن في بعض الدول العربية.

كما تعالج فصول الباب الأول من الكتاب أبرز التحديات التي تواجهها التنمية العربية الشاملة والمستدامة، والتوجهات المأمولة لسياسات واستراتيجيات طموحة وفعالة، تنفذها أطر شابة منفتحة على آفاق العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتمت الإشارة في الباب إلى أن البطالة تمثل مشكلة حادة في جميع البلدان

العربية، ولاسيما بين الشباب والخريجين، وفي محاولاتها لتقليص البطالة فتحت الحكومات في عدة بلدان عربية الأبواب لتوظيف أعداد أكبر من الشباب من ضمن مؤسسات القطاع العام؛ حيث تضخم أعداد موظفي القطاع العام، وأشار الكتاب إلى أن العديد من الدراسات التفصيلية حول أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية تشير إلى غلبة الريعية في نظم الإدارة؛ بوصفها سبباً رئيساً للكثير من العلل التي تعاني منها التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية، ويقترح الكتاب في هذا الصدد تبني سياسات وإطلاق مبادرات تتيح التوصل إلى ما التزمت به الدول العربية من أهداف للتنمية الشاملة والمستدامة، وهي أهداف لا بد أن يؤدي بناء القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية والتنسيق الإقليمي إلى تجسيدها بيسر أكبر مما تسمح به الممارسات الحالية.

وفي الوقت الذي يواجهه العالم بأسره تحولات كاسحة وعميقة الأثر على جبهات عدة: سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، تتعاظم تبعاتها وتتفاعل آثارها وتداعياتها، كما يشهد العالم تسارعاً غير مسبوق في وتيرة الاكتشافات العلمية وتطوير تطبيقاتها التكنولوجية، مثل: الذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات الضخمة والهندسة الوراثية التي باتت لها انعكاسات مذهلة على معدلات النمو الاقتصادي، بينما تواجه الدول العربية تحديات تحول دون توظيف الابتكار لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة.. أدركت بعض البلدان العربية الحاجة إلى استراتيجيات وطنية تتناول تحفيز الابتكار بوجه الخصوص، ومازال على العديد من الدول الأخرى بذل جهود مكثفة بهذا الاتجاه.

الباب الثاني: البحوث العربية ومسيرتها نحو الابتكار

يرصد الكتاب في الباب الثاني من خلال ثلاثة فصول حركة البحوث العربية ومسيرتها نحو الابتكار، من خلال أنشطة البحث، والبيئات الحاضنة للتكنولوجيا، وآليات تشجيع الابتكار واستثماره في البلدان العربية.

يصف الكتاب منظومات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي العربية بأنها تعاني من «ضبابية في الرؤية، وتنتهج سياسات قاصرة» ورغم تنامي عدد الجامعات العربية إلى حد غير مسبوق، فإنه من غير المؤكد أنها قادرة على

تقديم الخدمات المجدية، خصوصاً أن كثيراً منها نشأت بهدف الربح؛ وبالتالي فما نحن بحاجة ماسة إليه هو «أنظمة رقابة نوعية، في شتى مؤسسات التعليم العالي العام والخاص»

ويتحدث الكتاب في بابه الثاني عن ضعف إنفاق الدول العربية على البحث العلمي، وضعف الإسهام العربي في التجدد المعرفي العالمي، فعلى الرغم من أن سكان العالم العربي يزيدون على ٥ في المائة من سكان العالم، إلا أن إسهامهم في النشر العلمي لا يزيد على ١,٣٧ في المائة، وإسهامهم في براءات الاختراع لا يتجاوز ٠,٩ في المائة، ولا يقارن عدد براءات الاختراع العربية مع ما تسجله الدول المحيطة، وأشارت دراسة بيانية أن نسبة عدد خريجي العلوم الإنسانية والقانون والفنون في الدول العربية، أدنى من عدد خريجي هذه الفروع في دول الجوار، ويشير الكتاب الي أن هذه التخصصات لها قدرة كبيرة على ترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ودعم الوجدان الكلي للمجتمع، وتؤدي أدواراً مركزية في تحقيق التناغم، وتقوية أحاسيس الفرد بذاته وبالآخرين، مما يستوجب ضرورة استثمارها.

وفيما يتعلق بالابتكار، فإن دولاً مثل مصر والسعودية والإمارات والأردن والمغرب، حققت شركات ناشئة فيها إنجازات في مجال المعلومات والتكنولوجيا، إلا إنها، بحسب الكتاب، «ما زالت قليلة العدد، ومتواضعة التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، وضمن المحيط الإقليمي»

ويبرز الكتاب الحاجة إلى اهتمام أكبر بالبحث العلمي والابتكار، وباكتساب التقنية وتوطين إنتاجها، وجعلها مصدراً لتفعيل الاقتصاد والإسهام في التنمية، كما هو الحال في دول أخرى من العالم.

كما عرض الكتاب المحاولات الحثيثة التي تقوم بها الحكومات والمؤسسات الرسمية المختصة في كثير من البلدان العربية، وركز على كيفية بناء القدرات العلمية والفكرية للوصول إلى هدف استراتيجي هو التنمية المستدامة القائمة على التكنولوجيا الحديثة وحسن استثمارها للاستفادة من تطبيقاتها على كافة الأصعدة، وفي ظل التطور المتسارع على الصعيد العالمي، أصبح هناك ضرورة لتغيير الاستراتيجيات، والتعلم من التجارب العربية الناجحة، كما الإفادة من التجارب

الأجنبية بما يتناسب وطبيعة الخصوصية المحلية.

الباب الثالث: التحولات المعرفية في البلدان العربية

يتناول الباب الثالث على مدى فصلين، التحديات التي تطرحها التحولات المعرفية المستجدة المرتكزة على التكنولوجيات الرقمية، والتكنولوجيا الحيوية والمواد المستحدثة على البلدان العربية، من حقول معرفية مستجدة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية ومعطياتها المهمة، إضافة إلى تقنية المواد وخصائصها الواعدة وغيرها، بشكل عام، والدور المستقبلي للتعليم العالي في استيعاب هذه الحقول المعرفية المهمة والإسهام فيها، والتحديات التي تطرحها هذه التحولات على التعليم العالي من زيادة المؤسسات وتنوع الاختصاصات وتوليد فرص العمل. وبالنسبة إلى التعليم العالي تعرض الكتاب إلى ما يعانيه من نقاط ضعف عديدة، من أهمها غياب رؤى وخطط شاملة، وتدهور النوعية، وتغليب الكم على النوع، إضافة إلى مركزية إدارية معيقة، ونظم تشتت الطاقات والموارد، ومن بين الاقتراحات التي تضمنها الكتاب في هذا الصدد؛ تعزيز التعليم العالي التقني والتدريب المهني واستجابته لأهداف اقتصادية واجتماعية ملموسة، وتوفير التمويل الكافي للنهوض بنوعيته، وإطلاق ونشر مبادرات تنشُد التعلم من خلال العمل في شتى المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى أنشطة البلاد الاقتصادية، واستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي التقني والتدريب المهني، وتبني أنماط جديدة تكفل الحكم الجيد لمؤسسات التعليم العالي التقني والتدريب المهني ومبادراتهما، بناء على مشاركة الشرائح المستهدفة وعلى استهداف التطوير المستمر.

وقد شهدت منظومات التعليم العالي العربية ومراكز الأبحاث التابعة لها تناميًا ملموسًا من حيث عدد الطلاب والأساتذة، ومن حيث اتساع التخصصات التي تُقدمها، وقد سعت بعض مؤسسات التعليم العالي في بعض الدول العربية لاعتماد معايير حديثة لأنظمة الجودة والتميز، كما تنامي خلال العقدين الماضيين عدد الجامعات الخاصة ومعاهد التعليم العالي الخاصة على نحو غير مسبوق في مختلف الدول العربية، ما يستوجب التأكد مما إذا كانت هذه المؤسسات قادرة



على تقديم خدمات تستجيب لمتطلبات التنمية، وتواكب التحولات التي يشهدها مناخ التعليم العالي في الألفية الثالثة. ومن هنا تأتي الحاجة الي النهوض بأنظمة رقابة النوعية في شتى مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة، واستغلال الفرص التي تتيحها أمطاط التعليم الإلكتروني عن بعد، وتبنى معايير مؤسسية للجودة والنفاذ العالمية.

الباب الرابع: تمكين المجتمع من اكتساب المعارف العلمية واستثمارها
يناقش الكتاب في محوره الرابع، الذي جاء بعنوان «تمكين المجتمع من اكتساب المعارف العلمية واستثمارها»، ست قضايا رئيسة تشمل استخدام اللغة العربية، والمساواة بين الرجل والمرأة، والثقافة والإعلام العلمي، والأخلاقيات والنزاهة العلمية، وأنظمة الملكية الفكرية، إضافة إلى التعاون العلمي واستثمار الكفاءات العربية المهاجرة.

وخصص الباب الرابع من خلال خمسة فصول، لتمكين المجتمع من مواجهة التحديات العلمية المستجدة والتعامل معها، من خلال تعريف المصطلحات والمفاهيم العلمية، وتمكين المرأة من الاضطلاع بدورها العلمي، وتأسيس الثقافة العلمية، وتفعيل الإعلام العلمي، ونشر الأخلاقيات البحثية، واحترام أنظمة الملكية الفكرية، وتعزيز التعاون العلمي العربي - العربي والعربي - الأوروبي، وغيرها.
كما تتناول فصول الباب الرابع كيفية تمكين المجتمع من التفاعل البناء مع المعارف العلمية وانعكاساتها على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية، وتتناول دور اللغة العربية في امتلاك ناصية المعارف العلمية والتكنولوجية، ودور المرأة في حيازة هذه المعارف وتكوينها واستثمارها، وتعزيز الثقافة والإعلام العلمي العربي.

وأشار الكتاب الي عدم وجود «ثقافة علمية واحدة» في الدول العربية، وعلى عدم قدرة اللغة العربية حاليا على «مواكبة التطور التكنولوجي الحالي».
وتمت الإشارة في هذا الباب الي معاناة اللغة العربية من التهميش وسوء الاستثمار، ومن بين الأمور التي يرى الكتاب أنها تمثل تحديات تعرقل إسهاماتها في إحراز التنمية الشاملة والمستدامة والنهوض باقتصادات ومجتمعات البلدان

العربية، هي تراجع التعريب، وضعف تعليم العلوم الأساسية باللغة العربية في مرحلة التعليم المتقدم المتخصص، وكثرة استخدام الألفاظ الأجنبية في الخطاب العربي؛ ما أدى إلى بروز استعمال لغوي ملوث، وتقلص فرص العمل في أسواق العمل العربية لمن حصلوا مؤهلاتهم باللغة العربية.

ويقترح الكتاب في هذا الصدد أن يتم تطوير المحتوى العربي بدءاً من توليده وانتهاء باستثماره، مع الاهتمام بإطلاق عدد من المبادرات في مجال الصناعة اللغوية الرقمية، ومن أبرزها؛ إنتاج أو توليد المحتوى الجديد بالبحث والتطوير، وهي مرحلة إبداعية تعكس مدى نشاط المجتمع وإنتاجه التكنولوجي والعلمي والفكري والثقافي، كما أنها تتصل بأجواء ديمقراطية تضمن حرية الفكر والتعبير وتحفز على الإبداع والتجديد، إضافة إلى التحويل الرقمي للمحتوى المتوافر حالياً، وكذلك المحتوى المعرفي القديم والتراثي بكافة أشكاله من كتب ووثائق وفنون وآثار، وتخزين المحتوى الجديد والقديم وتبويبه ومعالجته وعرضه ضمن أشكال تسهل البحث فيها، واستخراج وطباعة المعلومات اللازمة منها، من خلال اعتماد البرمجيات والمعايير العالمية، واستخدام المحتوى وتسويقه، وزيادة معدل النفاذ إلى الإنترنت باللغة العربية والارتقاء بنوعية ما هو متاح من هذا النفاذ، بما في ذلك نفاذ الصناعيين والتجار والمثقفين والطلاب وعامة المواطنين، وينتج عن ذلك تحقيق إنجازات عديدة من خلال هذه المبادرات، وما يتصل بها من أنشطة في مجالات التعليم والبحث والتطوير وصولاً إلى تطوير اللغة العربية ذاتها من أجل إنقاذها من التراجع الذي تعانيه.

كما تناول الباب الرابع وسائل الإعلام العلمي، ودورها «الأخلاقي» في تعزيز العلم ونشر المعلومات الصحيحة، وضرورة إيلاء الإعلام العلمي أهميته التي يستحقها في تنمية الثقافة العلمية العربية ونشرها، ومن بين المبادرات التمكينية للإعلام العربي، التي أشار إليها الكتاب: إصدار المجلات العلمية وتوفيرها لتكون في متناول الجميع، والعمل على إطلاق قنوات فضائية تهتم بالعلم والبحث، والعلم ونواتجه التكنولوجية، ومشاركة أساتذة الجامعات والباحثين ومؤسساتهم الأكاديمية والعلمية في تحرير الصفحات العلمية، والمشاركة في البرامج العلمية على القنوات

الفضائية، وتعزيز التواصل مع الجمهور بأسلوب شيق مثير للاهتمام، وإعداد الإعلامي العلمي المحترف في كليات الإعلام، والتأهيل لمهنة المحرر العلمي في كل وسائل الإعلام؛ فالإعلامي المتميز هو صحفي يتمتع بالخلفية العلمية الملائمة التي تمكنه من تقديم الحقائق العلمية للقراء أو المشاهدين وتبسيطها مهما اختلفت مستوياتهم الفكرية، ويستطيع في الوقت نفسه الربط بين العلوم والتكنولوجيا وجميع المجالات الحياتية في المجتمع.

الخاتمة

يتضمن الكتاب خاتمة حول التحديات المعرفية في التحول نحو الابتكار، ويقدم المؤلفان رؤية استشرافية الناتجة عن التوصيف والتحليل والاستنتاج في معظم فصول الكتاب، منها: تعميم المعرفة العلمية واتشارها في شتى المجالات بالإسراع في تكوين قواعد المعلومات العربية ووضعها في متناول المواطن العربي، تعزيز دور الشركات العاملة في الخدمات الرقمية والتجارة الإلكترونية وزيادة مكاسبها بعد جائحة كورونا، تشغيل العديد من الوظائف آلياً، تغيير طرائق إدارة البحوث العلمية، مواجهة منظومة البحوث العربية تحديات بنوية مختلفة، وغيرها، وتحقيق هذه الرؤى يتطلب توافر الظروف الموضوعية والموارد البشرية والمادية ذات الصلة.

نتائج وتوصيات

يزخر الكتاب بعدد كبير من التوصيات عبر فصوله منها:

- استخدام اللغة الأم في نقل المعارف المتصلة بأهداف التنمية الشاملة والمستدامة، استخدام اللغة الأم في تدريس المعارف العلمية وفي عمل القوى العاملة، إصدار المجلات العلمية ومشاركة أساتذة الجامعات والباحثين في تحريرها، إعداد كوادرات الإعلام العلمي في كليات الإعلام، إصدار الملاحق العلمية الدورية في الصحف الكبرى، الانفتاح على تجارب الآخرين العلمية وتكييفها مع الواقع العربي، وغيرها.
- أن تسهم الجهود الجادة في التحول نحو تنمية قطاعات إنتاجية وخدمية،

- تعتمد ضمن حدود مرسومة على الموارد الطبيعية، وتبنى مدخلات علمية وتكنولوجية مستحدثة، بتجاوز الكثير من العقبات.
- لا بد من أن تسعى سياسات التنمية في المستقبل إلى نشر مدخلات العلوم والتكنولوجيا وترويج الابتكار على صعيد المجتمعات المحلية، بحيث يتسنى لها الإسهام في توليد فرص جديدة للعمل ومكافحة الفقر.
 - استنباط سياسات أكثر طموحا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، واعتماد قواعد أخلاقية صارمة فيما يتعلق بالتحويلات التي تشهدها العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
 - التأسيس لثقافة معرفية مواتية من خلال التعليم والإعلام، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين.
 - أهمية توفر الحكم الرشيد، وقيام الجهات التشريعية بمواكبة تنفيذ المبادرات العلمية والتكنولوجية
 - أن يقوم الإعلام بدوره في نشر المعارف الثقافية والتقنية
 - ضرورة تبني منظومات تضمن أخلاقيات سليمة في مضمار العلوم والتكنولوجيا